الأنماط المحمولة على باب المفعول المطلق
بين حدود القاعدة والاستعمال اللغوي

د. تيسير هـارون علي النَّوافلة

Dr. Tyseer Haroun Ali Al-Nwafleh

دكتوراة في الدِّراسات اللغوية

جهة العمل: وزارة التّربية والتعليم الأردنية، مديرية التّربية والتعليم للواء البترا.

البريد الإلكترونيّ:tyseer.nawafleh@gmail.com

صندوق بريد:43 المملكة الأردنية الهاشمية - معان / البترا

رقم الهاتف النَّقال: 00962772118854

ملحوظة: البحث مستلّ من أطروحة الدّكتوراة وفق الآتي:

النوافلة، تيسير هارون، **التراكيب المحمولة على أبواب النحو العربيّ بين التقعيد والاستعمال اللغوي** ، جامعة مؤتة، 2013، إشراف الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة، 0795111561

وأعضاء لجنة المناقشة هم :

- الأستاذ الدكتور عودة أبو عودة. جامعة العلوم الإسلاميّة العالمية، 0795201055
- الدكتور: سيف الدين الفقراء. جامعة مؤتة.
- الدكتور: عادل سلمان بقاعين. جامعة مؤتة، 0795657367

الملخَّص باللغة العربيّة

الأنماط المحمولة على باب المفعول المطلق بين حدود القاعدة والاستعمال اللغوي

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأنماط التي حملها النُّحاة على باب المفعول المطلق، دون أن تتضمَّن العلامات الجوهرية الخاصَّة بذلك الباب، بأن يكون النمط مصدراً مُؤكِّداً للعامل أو مبيّناً نوعه أو عدده، وتلك الأنماط ليست بالضرورة أن تكون منتمية انتماءً حقيقيّاً إلى هذا الباب، وإن وُجدت ضمن مسائله وتفريعاته، فالمعطيات السياقية التي يتشكَّل منها معنى العديد من هذه الأنماط، يجعل من مسألة إخضاعها لباب المفعول المطلق أمراً لا يحقِّق أهداف العملية اللغوية، بقدر ما يحقِّق مرتكزات التفكير النحوي عند اللغويين.

وقد جاء حمل النحاة لتلك الأنماط استناداً إلى علامات شكلية انطبقت عليها، مثل وجود الفتحة، انطلاقاً من إقرارهم بأنَّها علم المفعولية، ممَّا دفعهم ذلك إلى التقدير والتأويل في بنية هذه الأنماط، لتسويغ الحركة الإعرابية من جهة، وتحقيق عناصر الإسناد من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: (المفعول المطلق ،الأنماط المحمولة، العلامة الجوهرية، العلامة الشكلية).

Abstract

Formas Attributed to the absolute Object in Accordance with Grammatical Rules and the Linguistic Usage

This study aims at identifying the forms that are agreed upon by Arabic syntacticains to be attributed to the absolute object without having the major markers of that form. That is when the pattern is a verbal noun that emphasizes the regent, or clarifying its type or number. These patterns are not necessarily genuine members of this class, though they are found among its secondary elements or the issues related to it. In fact, the contextual clues constituting the meaning of many of the elements of such patterns make it difficult to achieve the practical linguistic goal when classifying these patterns as absolute objects, though it meets the basics of syntactic thought among linguists.

The inclusion of these syntactic patterns as absolute objects by syntacticians is attributable to the formal atrustural markers they have, such as "fatha", based on the acknowledfgement that it is the accusative marker.This was the reason behind the grammatical interpretation of these patterns as absolute objects to explain the case marker and to achieve the elements of predication.

Key words: absolute object, agreed upon patterns, core marks , apparent structural marks.

المقدمة

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، والحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على رسوله المصطفى، _ صلّى الله عليه وسلّم_، وعلى آله وأصحابه والتابعين.

حرص النحاة أثناء اشتغالهم في عملية التقعيد اللغوي على أن تضمَّ حدودُهم النحوية تراكيبَ اللغة وأنماطها، ولكن الاستعمال اللغوي واجههم بتراكيب لم تتمكَّن حدودهم بدلالاتها الجوهرية المقيّدة أن تشملها، بحكم أنَّ اللغة غير مُلزمة بالقواعدية في جميع أحوالها، لذلك فهي تُبقي مساحة متاحة تسمح لأبنائها بممارسة أداءاتهم بعيداً عن حدود تلك القواعد وضوابطها، ومن هنا فإنَّ القواعد التي سنها النَّحويون فيما بعد، لم تكن شاملة لكل ما صدر عن أبناء اللغة من أداءات وتراكيب، لذا جاء هذا البحث يتبنَّى نظرة مغايرة في النظر إلى الأنماط والتراكيب الواقعة تحت باب المفعول المطلق، تمثَّلت بتتبّع العلامات الجوهرية التي ينطلق منها هذا الباب النحوي، وهي أن يكون النمط مصدراً مؤكِّداً للعامل أو مبيّناً نوعه أو عدده، وهذه العلامات تمثِّل أحكاماً وضوابط نحوية قرَّرها النحاة القدماء لباب المفعول المطلق، ويُفترض أن تتمثَّلها تراكيبُه النحوية الواقعة تحته.

لذا، تكمن أهميّة هذا البحث في كشفه عن تلك الأنماط التي حملها النحاة على باب المفعول المطلق، دون أن تتضمَّن العلامات الجوهرية الخاصة به، وتلك الأنماط ليست بالضرورة أن تكون منتمية انتماءً حقيقيّاً للباب النحوي، وإن وُجدت ضمن مسائله وتفريعاته، إذ ظهرت في باب المفعول المطلق أنماط لا يمكن إثبات دلالة المصدرية فيها، وجاءت فيه أنماط أخرى لم تأتِ مؤكدة للعامل، وأنماط لم يُسْتَعْمل لها أفعالٌ من لفظها، وأخرى جاء فيها المفعول المطلق اسمَ عينٍ لا مصدراً، ولكنَّها جاءت تحمل بعض العلامات التي لا تتجاوز أن تكون شكلية في الغالب، غير أنَّها كانت مسوِّغاً دفع النُّحاة إلى حملها عليه، زيادة على أنَّهم وجدوا في تلك التراكيب والأنماط قرباً من جوانب معينة، تصلح لانضمامها إلى باب المفعول المطلق، فأخذوا يحملون تلك الأنماط على بابه، استناداً إلى علامات شكلية غير جوهرية، ومن هذه العلامات ظهور حركة الفتحة على نهاياتها المنصوبة، لارتباطها عند النحاة بالمفعولية، وأنَّها علمٌ عليها [i]،

إذ ذهبوا إلى تسويغ وجودها من طريق تقدير العامل، وهم بذلك التقدير يحقِّقون هدفين، هما: تسويغ الحركة الإعرابية، وتحقيق عناصر الإسناد.

وأمَّا منهج البحث، فكان وصفيّاً تحليلياً، وهو منهج يصف الظاهرة اللغوية، ثمَّ يعمد إلى تفسيرها وتحليلها في المواضع التي تحتاج إلى ذلك، وقد ركَّزت فيها على دراسة مستوى التركيب اللغوي، مع الاستفادة من مستويات التحليل اللغوي.

وقد استُهِلَّ هذا البحث بعناوين شكَّلتْ إطاراً نظريّاً لموضوعه، بُدِئ بعنوان يوضِّح قضيّتي التقعيد والاستعمال اللغوي، وبيان الفرق بينهما، وعنوانٍ آخر بيَّن مفهومَ المفعول المطلق والمصطلحات التي أثبتها النحاة له، والأسباب التي دفعت النحاة لجعله أقرب المفاعيل إلى المفعولية، ثمَّ بيَّن البحث في العنوان الثالث المقصود بالأنماط المحمولة على باب المفعول المطلق، وبعد ذلك عرض البحث الأنماط المحمولة وفق أقسامٍ جاءت حسب نوع المصدر الذي تنتمي إليه، وهذه الأقسام حملت العناوين الآتية: المصدر المحذوف فعله، والمصدر النَّائب عن فعله، والمصادر المضافة، والمصادر المثنَّاة، ونيابة أسماء الأعيان عن المصدر. ثم ختم ذلك بخاتمةٍ ضُمِّنَتْ أهمَّ النَّتائج التي توصل إليها البحث.

أولاً: التقعيد والاستعمال اللغوي:

ظهرت قواعد اللغة إلى الوجود بعد جهود واضحة قام بها النحويون وعلماء اللغة، تمثَّلت بدايةً بجمعهم المادة اللغوية من بيئاتها الاستعمالية المختلفة، إذ تمكَّنوا من جمع حشدٍ هائلٍ من الأداءات اللغوية الصادرة عن أبناء اللغة، من الأشعار والأمثال والأقوال المنثورة، زيادة على ما وجدوه في آي القرآن الكريم، ونصوص الحديث النبوي الشريف، ممّا يخدم فكرهم ويدعمه في صوغ القواعد.

ثمَّ نظروا في المادَّة المجموعة وفتَّشوا فيها عن النظائر والأشباه، وتبيّنت لهم مواضع الخلاف، واتَّضحت أمامهم العلاقة بين التراكيب والمعاني المنبثقة منها، فصاغوا ما استقرءوه في قواعد وأقيسة، ولمَّا كانت المادة التي جمعوها –بداهة– تمتنع عن الاطّراد، أو لا تلتزم شكلاً تركيبيّاً ثابتاً–كما يُعْرَف– أو لا تسير على وتيرة واحدة؛ جعلوا القواعد أو القياس أو الباب في الغالب على الأكثر استعمالاً، متَّفقين عليه، ومُخْتَلِفين في تسمية ما عداه، وفي القياس عليه[ii].

ومن جانب آخر فإنَّ النحاة قد بنوا أحكامهم، وأسَّسوا قواعدهم باستقراء ناقص لكلام العرب، فضلاً على أنَّهم اعتمدوا مستوى لغويّاً معيَّناً في التَّقعيد، الأمر الذي أدَّى إلى ظهور تراكيب نحوية خارجة عمَّا أجمعوا عليه من القواعد النحوية، فوضعوها تحت مسمَّيات عدة، كالضرورة الشعرية والشذوذ النحوي، والنَّادر والخارج على القاعدة، والعدول، واللهجة، وغيرها ممّا يرمي في هذا الاتجاه، وفي المقابل ظهرت تراكيب أخرى لم تستوعبها الحدود النحوية التي ضبطها النّحاة ضبطاً صارماً، والأمر في ذلك عائد إلى استقرائهم الناقص للمادة اللغوية، إذ جاءت هذه التراكيب فاقدة دلالتها الجوهرية للحد النحوي المقعَّد، وحملت علامات أخرى غير جوهرية، كانت مسوِّغاً شكلياً دفع النحاة إلى حملها على أبوابها، حتى إنَّهم حملوا تراكيب لا ترتبط ببعض الأبواب النحوية برابطٍ واضح، ممَّا اضطرَّهم إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير والتكلُّف في التفسيرات، وتقديم المسوِّغات النحوية، لرأب ما ضعف من قواعدهم العامة، أو محاولة منهم إرجاع ما تفلَّت منها من تراكيب وأنماط إلى أبوابها النحوية الأصلية.

ولعلَّ ما جرى بين الفرزدق وابن أبي إسحاق الحضرمي النحوي، يمثِّل لنا شاهداً حيَّاً على الفرق بين مسألة التقعيد والاستعمال اللغوي، ذلك أنَّ الفرزدق مرَّ بعبد الله بن أبي إسحاق، فأنشده هذه القصيدة: عَزَفْتَ بِأعْشَاشٍ ومَا كِدْتَ تَعْزِفُ... حتَّى انتهى إلى هذا البيت:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوانَ لمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلا مُسْحَتاً أوْ مُجَلَّفُ [iii]

فقال عبد الله للفرزدق: عَلامَ رفعتَ؟ فقال الفرزدق: على ما يَسوؤك وينوؤك، علينا أن نقولَ وعليكم أن تتأوَّلوا [iv]. فهذا الموقف يبيِّن الفجوة بين التقعيد الذي تظهر فيه الصناعة واضحةً مقصودةً، والاستعمال اللغوي الذي يمثِّل انعكاساً على ناطق اللغة، دون إدراكه للقواعد التي تتحكَّم بأداءاته.

وربَّما دلَّ ذلك على أنَّ النَّحو العربيّ لم يُقعَّد للعربية كما يتحدثها أصحابها غالباً، وإنَّما قُعِّد لعربية مخصوصة تتمثَّل في مستوى معين من الكلام، هو في الأغلب نص قرآني أو شعر أو أمثال، بمعنى أنه لم يُوسَّع درسُه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون الحياة، وإنَّما قصره على دراسة اللغة الأدبية التي حُرمت هي الأخرى من الاستقراء التام. كما أن قصر الدرس النحوي على هذا المستوى من اللغة، أفضى إلى وضع قواعد العربيّة على أساس من النصوص المختارة، ممَّا أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، ولم يكن مناص من أن يواجهوا أنماطاً وتراكيب – من هذا المستوى الأدبي – تخالف ما وضعوه من قواعد وضوابط، الأمر الذي ألجأهم إلى التكلُّف في التأويل والتقدير [v]، أي إنَّهم وجدوا أنفسهم أمام تراكيب استعملها العرب الفصحاء، ونقلها الأئمة الثِّقات، ومع ذلك عدُّوها أنماطاً لا يقاس عليها، ولم تسعفهم الضرورة غالباً في قبولها، فخطَّأها بعضهم، وردَّها بعضهم إلى القاعدة بتقديرات صناعية[vi]، بهدف إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين هذه التراكيب المخالفة والقواعد نفسها، وبهدف إدراجها – آخر الأمر – في قوالب هذه القواعد [vii]، معنى ذلك أنَّ النّحاة القدامى نظروا إلى اللغة من زاوية محدَّدة، وفكَّروا فيها "تفكير مَنْ يُخْضِع الصواب والخطأ في استعمالها لا لمقياس اجتماعي، بل لمجموعة من القواعد يفرضها عليها فرضاً، ويجعل كل ما لا تنطبق عليه هذه القواعد إما شاذاً أو خطأً ينبغي ألا يدخل في دائرة الاستعمال العام، ولو كان أشيع على الألسنة"[viii].

ثانياً: مصطلح المفعول المطلق:

المفعول المطلق في العربيّة مصطلح يطلق على المصدر المنصوب الذي يأتي لتوكيد الفعل أو بيان نوعه أو بيان عدده[ix]، وهو ما يسمَّى في الدراسات النحوية العربيّة القديمة الحدث والحدثان، والفعل والمصدر، وسُمِّي مطلقاً؛ لصحّة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء، أو أيِّ حرف جرٍّ آخر، فهو مطلق القيود، معنى ذلك أنَّه غير مقيّد، بخلاف المفعولات الأخرى، فإنَّها مقيّدة بحروف الجر ونحوها، فالمفعول به مقيَّد بالباء، أي الذي فُعل به الفعل، والمفعول فيه مقيَّد بـ (في)، أي الذي حدث فيه الفعل، والمفعول معه مقيّد بالمصاحبة عن طريق القيد (معه)، والمفعول له مقيّد بـ(اللام) أي الذي فعل لأجله الفعل[x].

قال ابن عقيل: "وسمي مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه، غير مُقَيَّد بحرف جرٍ ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنَّه لا يقع عليه اسم المفعول إلاّ مقيّداً، كالمفعول به، والمفعول فيه والمفعول معه، والمفعول له"[xi]، ولا يقع الفعل عليه وقوعه على المفعول به، بل هو صيغة يقع عليها عمل العامل، ولهذا، فإنَّ عناصر (وقوع الفعل عليه) عناصر تتعلق بالعامل؛ فهو صالح للإطلاق من أنواع الفعل المختلفة بغضِّ النظر عن التعدّي واللزوم أو النقص والتمام بخلاف المفاعيل الأخرى[xii].

وقد جعل النحاة المفعول المطلق أقرب المفاعيل إلى المفعولية، بل جعله بعضهم من المفعول به كابن الطَّراوة والسهيلي، ويشرح السيوطي ذلك فيقول: "قال ابن الطراوة: هو مفعول به بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، والتقدير في (قعد قعوداً): فعل قعوداً، وقال السهيلي: كذلك إلاَّ أنَّه قال: انصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق، فإن قيل: قعد قعوداً فهو عنده بـ(قعد) أخرى لا يجوز إظهارها[xiii].

ويعود جَعْل النحاة إيّاه من المفعول به، أو أقرب المفاعيل إلى المفعولية لأسباب ثلاثة[xiv]:

السبب الأول: فهمهم للتعدي، ويتضح ذلك عن طريق فهمين: أحدهما: التعدي إلى المفعول به، والآخر: التعدي إلى المنصوبات الأخرى التي يدل عليها الفعل بصيغته، أو بمعناه، ويسمى ذلك تعديّاً أيضاً، ويتضح ذلك عند السيرافي إذ يقول: "إن سيبويه يجعل المفعول الذي

تدل صيغة الفعل عليه أقوى من المفعول الذي لا تدل صيغة الفعل عليه، والمفعول الذي تدل صيغة الفعل عليه اثنان: المصدر، وظروف الزمان"(xv).

أما السبب الثاني، فنجده عند الرضي، إذ يعلل أهميّة المفعول المطلق بالنسبة للجملة بأنه لولا وجوده بالفاعل لما كان فاعلاً(xvi)، يقول: "لأجل قيام هذا المفعول به(xvii) أي (بالفاعل) صار فاعلاً، لأنَّ ضاربيّة زيد في قولك: (ضَرَبَ زيدٌ ضَرْباً)؛ لأجل حصول هذا المصدر منه"(xviii).

وأما السبب الثالث، فربما يعود إلى المعنى اللغوي لكلمة (مفعول)، يقول المبرد: "إنَّ المصدر هو المفعول الصحيح، ألا ترى أنك إذا قلت: (ضربت زيداً)، أنَّك لم تفعل زيداً، وإنما فعلت الضرب، فأوصلته إلى زيد، وأوقعته به، لأنَّك إنَّما أوقعت به فعلك"(xix).

وعند السيوطي "المصدر هو المفعول حقيقة؛ لأنَّه هو الذي يحدثه الفاعل، وأما المفعول به فمحلّ الفعل"(xx).

وما مضى من أقوال النحاة يعدُّ نظراتٍ تحليلية لا علاقة لها بمستويات التركيب اللغوي، وإنْ كانت تشير إلى تدبُّرٍ عميقٍ في تأويل النصِّ اللغوي، وتضفي على الفكر النحوي عند العلماء العرب بُعْداً يتَّسم بعمق التفكير في مستويات التحليل اللغوي، فهو لا يُقدِّم شيئاً في أمر مستويات التركيب اللغوي أو القواعد الموجودة في اللغة نفسها.

والحقيقة أنَّنا إذا أخذنا بدلالة المفعول به، وقارنّاها بدلالة المفعول المطلق، فإننا سنجد فارقاً كبيراً في معنى المفعولية، ولهذا، فقد رأينا أن مصطلح المفعول به قد استقر استعماليّاً منذ فجر الدراسات النحوية، في حين كان التعبير عن حالة المفعول المطلق في الدراسات النحوية العربيّة القديمة غير مستقر، فمصطلح المفعول المطلق حديث نسبيّاً، ومن المرجَّح أنَّه لم يستعمل قبل نهاية القرن الثالث الهجري إذ لم يرد في كتاب سيبويه أو المقتضب للمبرد، أو كتاب معاني القرآن للأخفش الأوسط(xxi)، والمرجح أن ابن السراج كان أوّل من استخدمه(xxii) ثم درج النحاة بعده على استعماله، ولاسيما عند الزجاجي(xxiii).

وكان النحاة الأوائل يفضلون استعمال مصطلح المصدر على ما فيه من اختلاط الدلالتين: النحوية والصرفية مع نوع من تفصيل المصدر وتقييده بدلالات التركيب، ومثل ذلك ما

نجده عند سيبويه، إذ يقول في أكثر من موضع: هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً وذلك قولك: له عليَّ ألف درهم عُرفاً... ومثل ذلك قول الأحوص:

أصْبَحْتُ أمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنَّني قَسَماً إلَيك مع الصُّدودِ لأمْيَلُ[xxiv]

وإنما صار توكيداً لنفسه؛ لأنَّه حين قال: له عليَّ، فقد أقرَّ واعترفَ، وحين قال: لأميلُ عُلِمَ أنه بعد حَلفٍ، ولكنه قال: عُرفاً وقَسَماً توكيداً، كما أنه إذا قال: سيرَ عليه فقد عُلِمَ أنه كان سَيْر، ثم قال: سَيْراً توكيداً[xxv].

ثالثاً: المقصود بالأنماط المحمولة على باب المفعول المطلق:

الأنماط المحمولة على هذا الباب تعدُّ مظهراً من مظاهر رد الاستعمال اللغوي إلى القاعدة النحوية، بسبب أنَّ النحاة ليس بوسعهم تجاهل أي استعمال لغوي، إذ يسعون غالباً إلى ردم الهوة الحاصلة بين القاعدة والاستعمال اللغوي، وتقليص الفجوة الواسعة بينهما، فوجود هذه الأنماط شكَّل واقعاً استعمالياً مفروضاً على اللغة، وبما أنَّ النحاة يحرصون على اللغة واستعمالاتها، فإنَّه لا يُمْكِنُهُم أن يردّوا شيئاً منها، لأنَّهم محكومون بالسَّير وفق ما تمليه عليهم هذه اللغة المتعدّدة التراكيب في سياقاتها الاستعمالية، لا وفق ما تتطلبه القواعد الضيّقة؛ ولهذا وُجِدَت في اللغة تراكيب وأنماط ضُمَّت إلى باب المفعول المطلق دون أن تنتمي إليها انتماءً حقيقيّاً، لأنها مخالفة لقضايا جوهرية خاصة بهذا الباب، ولكن لمَّا رأى النحويون في هذا الباب قُرْباً ولو كان شكليّاً، حملوا هذه الأنماط عليها، مع أنَّ العديد منها يمثل خرقاً للقاعدة، وتمرّداً على النظام النحوي فيها.

بمعنى أنَّ النحاة عندما حدّوا للمفعول المطلق مصطلَحَه بقولهم: هو المصدر المنصوب الذي يُذكر بعد فعلٍ من لفظه تأكيداً لذلك الفعل، أو بياناً لنوعه، أو عدده؛ فهم – في الحقيقة– يحدِّدون الأساس الذي بُني عليه مفهومه التقعيدي، إذ إنَّ الضوابط السابقة التي وضعها النحاة للمفعول المطلق، تعدُّ علامات جوهرية لبابه، يجبُ أن تكونَ غرضَ أنماطه وتراكيبه عامة، ولكنَّ النحاة أثناء تقعيدهم لأحكام هذا الباب، وجدوا ضمن المادة اللغوية التي جمعوها لهذا الغرض أنماطاً لا تحمل العلامات الجوهرية التي نصُّوا عليها في حدِّهم له، إذ ظهرت في بابه أنماط لا

يمكن إثبات دلالة المصدرية فيها، وجاءت فيه أنماط أخرى لم تأتِ مؤكدة للعامل، وأنماط لم يُسْتَعْمل لها أفعالٌ من لفظها، وأخرى جاء فيها المفعول المطلق اسمَ عينٍ لا مصدراً، فما كان منهم إلا أن حملوها على بابه استناداً إلى علامات شكلية في الغالب، كما أنَّ النحاة لم يتمكَّنوا من تقدير عامل المفعول به له، أو غيره من التراكيب لأبعاد دلالية تركيبية، لأنَّ المفعول المطلق لا يقع عليه الفعل وقوعه على المفعول به، بل هو صيغة يقع عليها عمل العامل، ومع هذا فقد ضُمَّت إلى هذا الباب؛ لأنَّهم وجدوه أقرب الأبواب النحوية إعراباً لها.

وقد كثُرت الأنماط التي حُمِلت على باب المفعول المطلق؛ لتعدد أشكاله وصوره، وطواعية القواعد التي أثبتها النحويون له. ومن هنا فقد وَجَدَ البحثُ تقسيمَها إلى أقسامٍ، حسب نوع المصدر الذي تنتمي إليه.

أولاً: المصدر المحذوف فعله:

وفق القواعد النحوية المقرَّرة عند النحاة، فإنَّ الأصل في المفعول المطلق أو (المصدر) أن يُذْكر عاملُه في تركيبه الجمليّ؛ حتَّى يؤدِّي الغرض من وجوده، وهو توكيد العامل، أو بيان نوعه أو عدده، كما في قولنا: (ضربتُ زيداً ضرْباً)، فالمصدر(ضرْباً) هنا جاء يحمل دلالات الباب الجوهرية المقرَّرة عند النحاة، إذ جاء مصدراً مؤكِّداً للعامل (ضَرَبَ)، ولكنَّ الاستعمال اللغوي الذي لا تقيّده قاعدة ما، يأتي بهذا المصدر في سياقات استعمالية محذوف العامل، وهذا الحذف يكون حذفاً وجوبيّاً، لأنَّ المفعول المطلق يُنْظر إليه استناداً إلى طاقة تعبيرية، ودلالة انفعالية يؤديها عن طريق تركيبه الجمليّ، لذا، فإنَّ حذف عامل المفعول المطلق يجعلنا نذهب إلى أنَّ بعض التراكيب حُمِلت على بابه دون أن تأتي ببعض مكونات المفهوم أو حدِّه النَّحويّ، إذ إنَّها قد حقَّقت المصدرية كعلامة جوهرية لباب المفعول المطلق، لكنَّها في المقابل فقدت علامات أو دلالات جوهرية أخرى لهذا الباب، وهي توكيدها للعامل، أو بيان نوعه أو عدده، ومثل ذلك يطالعنا في قول الشاعر:

أَذُلاً إذا شبَّ العِدَى نَارَ حَرْبِهم وَزَهْواً إذَا ما يَجْنَحُونَ إلى السِّلمِ[xxvi]

ففي هذا البيت حُذِف عامل المفعول المطلق وجوباً في(أَذُلاً) و(زهواً)، إذ جاءا مصدرين، لكنَّهما فقدا دلالة جوهرية للمصدر في هذا الباب، وهي توكيدهما للعامل الذي قدَّر النحاة أنَّه

محذوف وجوباً، والحذف هنا وقع لأداء غرض تعبيري وهو التوبيخ مقروناً بالاستفهام، فما دام أنَّ النَّحاة قالوا بوجوب حذف عامل المصدر في مثل هذه الأداءات، فإنَّها تعدُّ من الأنماط التي حُمِلت على باب المفعول المطلق، دون انتمائها إليه انتماءً جوهريّاً، لأنَّ هذا الباب يفترض في تراكيبه أن تكون ظاهرة العامل، لتحقيق توكيده، وممّا حُمِل على هذا الباب –كذلك– قول الشاعر:

خُمُولاً وإهْمَالاً، وغيرُكَ مُوْلَعُ بِتَثْبِيْتِ أسْبابِ السِّيادةِ والمَجْدِ[xxvii]

فقد حُذِف عامل المفعول المطلق في: (خُمُولاً) و(إهْمَالاً)، ممَّا أفقد المصدر إفادة توكيد عامله، لكنه خرج لأداء معنى التوبيخ. وقد حمل النحويون تراكيب أخرى حُذِفَ منها عامل المصدر، وجاءت لأداء أغراض تعبيرية أرادها ابن اللغة، ومن ذلك أداء معنى التوبيخ للمخاطب، كما في قول العجاج:

أَطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيُّ والدَّهرُ بالإنسان دوَّارِيُّ[xxviii]

إذ قدَّر الأعلم عامل المصدر (طَرَب) بالفعل (أَتَطْرَبُ)، أي: أَتطْرَبُ طَرَباً؟ والمعنى: أتَطْرَبُ وأنْتَ شيخٌ؟ [xxix] وهذا التقدير لا يخص العملية اللغوية، وإنَّما هو جانب من جوانب التفكير النحوي، الذي سيطرت نظرية العامل على معظم تفسيراته.

ومثل ذلك ممَّا حُمِل على باب المفعول المطلق لأداء معنى التوبيخ للنفس، قول عامر بن الطفيل: "**أَغُدَّةً كغُدَّةِ البعيرِ، وَمَوْتاً في بيت سَلُولِيَّةٍ**"، فَنَصَبَ (غُدَّةً) حملاً على المفعول المطلق، إذ وُضِعَ المصدر موضع الفعل المحذوف وجوباً، كأنَّه أراد: (أأُغدُّ غُدَّةً كغُدَّةِ البعيرِ، وَأَموْتُ مَوْتاً في بيت سَلُولِيَّةٍ) [xxx]، وحَمْلُ النّحويين لهذا التركيب جاء استناداً إلى علامات شكلية، كوجود الفتحة المرتبطة عند النحاة بالمفعولية، مع فقده بعض مكونات المفهوم. ومثل ذلك قول الشاعر: (البسيط)

أنَا جِدّاً جِدّاً، وَلَهْوُكَ يَزْدَا دُ إذاً ما إلى اتِّفاقِ سبيلِ[xxxi]

فجاء المصدر (جِدّاً)، محذوف العامل وجوباً، وتقديره عند النحاة: (أجِدُّ جِدَّاً)، وحمل على آخره حركة الفتحة التي كانت مسوغاً شكليًّا دفع النحاة إلى حمله على باب المفعول المطلق.

فهذه الأنماط حُمِلت على باب المفعول المطلق، استناداً إلى علامات شكلية لا جوهرية، تمثَّلت بوجود الفتحة في أواخرها، كما أنَّ النحاة تلمَّسوا في هذا الباب قضية أخرى مهمَّة، تمثَّلت بوجود المصدر الذي بحثوا له عن عامل من لفظه، إذ يحقق هذا العامل عناصر الإسناد، إلى جانب تسويغ الحركة الإعرابية. ولمَّا كانت هذه الأنماط في مجملها تخضع لمواقف انفعالية تعبيرية؛ أمكن النظر إليها بعيداً عن معنى المفعولية المرتبطة بوجود الفتحة على أواخر تلك الأنماط، وبعيداً عن لزوم تحقيق أغراض التوكيد للعامل؛ استناداً إلى الدلالات الإفصاحية والانفعالية التي تؤدِّيها تلك الأنماط، وإذا طُبِّقت ضوابط المفعول المطلق التي وضعها النحاة على تراكيب هذا الباب، فإنَّنا سنجد أنَّ كثيراً منها لا يخضع لتلك الضوابط؛ استناداً إلى طبيعة اللغة نفسها، واستدعاء المستعمل لها، إضافة إلى أنَّ ابن اللغة تعنيه قضية التواصلية مع أفراد مجموعته اللغوية، وأداءاته اللغوية لا تخرج وفق قواعد مُلزمة، وإنَّما تأتي وفق ما يمليه عليه واقعه الاستعماليّ المتاح، إذ لا يسعى دائماً إلى أن يأتيَ بعامل المصدر في كل تركيب يُطْلقه، لأنَّه لا يتكلَّم وفق قواعد نحوية، وهذا يكشف لنا طبيعة الأداء الذي خرج من معرفة غير واعية بقواعد اللغة، وإذا كان ذلك، فإنَّه ما من غرابة أن تطالعنا اللغة أحياناً بعناصر تركيبية محيِّرة، لا نجد لها تفسيراً سوى طبيعة اللغة التي تتيح لأبنائها مساحة واسعة من الاستعمال والتداول.

ثانياً: المصدر النائب عن فعله:

وهو ما عبَّر عنه النحاة بقولهم: المصدر الذي يكون بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملاً، كـ(سقياً) و(رَعْياً)، أو مهملاً، أي غير موضوع في لسان العرب، كـ(دَفْراً) بمعنى (نَتْناً) و(أُفَّةً) وهي وسخ الأذن، و(تُفَّةً) وهي وسخ الأظفار، فيقدَّر للثلاثة فعلٌ من معناها، وقد جعل بعض النحاة من ذلك (بهراً) بمعنى (غَلَبةً) في قول عمر ابن أبي ربيعة:

ثم قالوا تُحبُّها؟ قُلْتُ: بَهْراً عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ [xxxii]

أي: غلبني حبها غلبة[xxxiii].

فهذا النوع من المصادر (دَفْراً، أُفَّةً، تفَّةً، بهراً) مِمَّا حُمل على باب المفعول المطلق مع فقده شروطه التي حددها النحاة، وهي كونه مصدراً مؤكداً لفعله أو مبيّناً لنوعه أو لعدده، فالمقرر عند النحاة أن هذه المصادر لا أفعالَ لها، ولا يؤخذ منها فعلٌ البتَّة، فقد وردت منصوبةً بأفعال

غير مستعملة[xxxiv]، وهذا دليل على أنَّها فقدت شرطاً مهماً من شروط المفعول المطلق، وهو (تأكيد الفعل)، فإذا كانت دون أفعال مستعملة، فكيف ستكون مؤكدة للفعل؟ لذلك يُقدَّر لهذه المصادر أفعال من معناها فالمصدر (دَفراً) معناه (نَتْناً) لقرب معناهما، فإذا سُئلت عنها مُثّل لها فعلٌ من معناها (نَتْناً)، لأنه مصدر لفعل معروف وهو (نَتَنَ، نَتْناً) [xxxv]، وقدَّروا لـ(بَهْرا) بمعنى (غَلَبَة) فعلاً من معناه وهو (غَلَبني)؛ لأنَّه مصدر لفعل غير مستعمل، وهذا التقدير ينسجم مع السياق الاستعمالي ودلالة النمط التركيبي، كما أنَّه يخدم النحويين في بحثهم عن اتساق نظرية العامل وقضية الإسناد، فـ(بَهْراً) نمط لغوي تركيبي يحقق فائدة التواصل، ولذا كان لا بدّ من تحقُّق عناصر الإسناد فيه، إذ إنَّ تقدير العامل المحذوف وجوباً وهو(غلبني)، يحقق تسويغ الحركة الإعرابية وهي النصب، التي كانت السبب الشكليّ الذي دفع النحاة إلى حمله على باب المفعول المطلق، ويحقق –كذلك– عناصر الإسناد؛ لأنَّ الفعل (غلب) مكوّن من الفعل (المسند) والفاعل (المسند إليه). والحقيقة أنَّ هذا التقدير لا يفضي إلى الدلالة الجوهرية للمفعول المطلق بأيّ شكلٍ من الأشكال، كما أنَّه يفكّك التراكيب اللغوية، ويقلّل من إفصاحها ودلالتها على الانفعالية التي تنتاب المتكلِّم حين يصدر أداءاته اللغوية، لتفضي إلى دلالات جديدة.

وقد اتضح ممَّا تقدم أن هذا النوع من الأنماط التي حُمِلت على المفعول المطلق لم يُستعمل لها أفعال، بمعنى أنها لم ترد مصحوبة بعوامل لفظية، وهذه حقيقة أكدتها النصوص اللغوية، وأكدها النحويون أنفسُهم، إذ نُقل عن سيبويه أنه استدل على عدم مجيء الفعل العامل في المفعول المطلق بـ "أنَّه سمع كثيراً من العربِ مع كَثْرة تَصرّفِهم في كلامِهم لاحتِياجِهم إلى الأوزانِ والقَوافي وغير ذلك، ولمْ يظهرِ الفعلُ في كلامِ واحدٍ منهم، فلو كان من الجائزِ لقَضَتِ العادةُ بجريانِه في كلامِ واحدٍ منهم، ولو جرى لنقل عادة لكثرةِ المستقرئينَ لذلك. ولم يُنقلْ فلمْ يُسمع فلمْ يجرِ إظهارُه" [xxxvi]. وهذا اعتراف صريح بواقعية اللغة التي لم تأت منسجمة في كثير من ظواهرها مع رؤية النحويين المتمثلة بقواعدهم المقررة، ومن ثم أصبحت هذه الرؤى مثار إفراز أحكام نحوية جديدة تمثَّل بعضها بتقدير العوامل حفاظاً على سلطة القاعدة النحوية. لذا دعا بعض الباحثين المحدثين إلى تحليل هذه الظواهر بعيداً عن فكرة العامل، بل اعتمادًا على التحليل الوصفي، إذ يقول أحدُهم:"لماذا نتخيل أن المصادر مبنية على أفعال، وأنها واقعة في سياق

فعلي، وأنها معمولة للفعل أو غيره؟ لماذا نتصور هذا كله، ولا نركن إلى الواقع، ونجعلها طريقا من طرق التعبير التي تخلو من الأفعال"[xxxvii].

وهذه الأنماط التي حملها النحاة على المفعول المطلق، وجرت في الاستعمال على هذا النحو، هي من التراكيب الثابتة التي تُستدعى من الذاكرة اللغوية عند ابن اللغة في بعض السياقات الإفصاحية الانفعالية، ومن غير الضروري أن تخضع هذه التراكيب التي ثبُتت في الاستعمال لشرائط التفسير التي تكون جزءاً من القوانين التحويلية التي تتسلَّط على التراكيب الكلامية قبل أن تصبح واقعاً منطوقاً بالفعل، لذا فإنَّنا لا نجتهد في استعمالها، بل نخضعها لشرط واحد متمِّثل في استدعائها من الذاكرة[xxxviii].

وقد اختلف النحويون في بعض الألفاظ المستعملة التي حُملت على باب المفعول المطلق، التي تدور دلالتها في معنى الدُّعاء [xxxix]، وانقسموا إزاء ذلك إلى قسمين، قسم يرى أنه لا يمكن القياس عليها، وهو رأي سيبويه، وقسم يرى إمكانية القياس عليها، وهو رأي الأخفش والمبرد، وأشار أبو حيان إلى أنَّه ينبغي أن يفصَّل في أمرها، فيقال: ما كان له فعل من لفظه يقاس عليه، وما لا فعل له فلا يقاس عليه[xl].

ومن هذه المصادر التي تنوب عن أفعالها، وحُذف عاملها وجوباً وحُملت على هذا الباب، ما أطلق عليه بعض العلماء: المصادر الدُّعائية، وحقيقتها أنَّها مجموعة من المصادر التي تستعمل استعمالاً إفصاحياً (انفعالياً)، وهي: عَجَباً، وحَمْداً، وشُكْراً لا كُفْراً[xli]، وقد أورد ابن مالك أن استعمال هذه التراكيب يخضع لباب الإنشاء لا الخبر[xlii].

فهذه الألفاظ التي جاءت مصادر لا أفعال لها، تختلف عن تلك المصادر التي لها فعل من لفظها مثل: (أحمدُ الله حمداً)، ولذلك فقد فرَّق النحاة بينها وبين تلك التي تشبهها والمحذوف عاملها حذفاً جوازياً، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: "فإنَّما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: (أحمدُ اللهَ حَمْداً)، و(أشكرُ اللهَ شُكْراً)، وكأنك قلت: (أعجبُ عَجَباً)، وإنما اختُزِلَ الفعلُ ههنا، لأنَّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء، كأن قولك: (حمداً) في موضع (أحْمَدُ الله)، وقولك: (عَجَباً منه) في موضع أعْجَبُ منه"[xliii].

فسيبويه يقرر أن هذه المصادر تشبه مصادرَ أخرى حُذف عاملُها ولكنها ليست مثلها، لأنها جاءت لغرض انفعالي وهو (الدعاء)، فـ(حَمْداً) في هذا المقام تختلف عن قولنا: (أحمدُ الله حمداً)، فـ(حمداً) الأولى مَّما لا يمكن أن يظهر عامله وهو يعني الحمدَ نفسه الذي هو صيغة الإنشاء للحمد أو الثناء[xliv]، وأما الثاني (أحمدُ اللهَ حمداً) فهو محض الخبر عن الحمد، لا الحمد نفسه[xlv].

ومثل هذه الأنماط يمثِّل أداءً لغويّاً يخضع للموقف الانفعالي، لذا، فإنَّ تقدير عوامل لها يُخْرِجُ التركيب عن أداء المعنى الإفصاحي، ومن هنا جاءت أفعالها مُخْتزلة، فكانت بدلاً من اللفظ بالفعل، أمَّا النّحاة فكان سعيهم إلى تحقيق الاتِّساق العام لقواعدهم، قد افترض عليهم البحث عن أفعال لمثل هذه المصادر، حتَّى يكون انضمامها إلى باب المفعول المطلق متَّفقاً مع طبيعة القاعدة الأصلية، التي توجب ذكر العامل للمصدر، لذا، حُملت على باب المفعول المطلق دون أن تكون مؤكِّدةً للفعل، إذ لم يكن غرضها في التركيب توكيد العامل مثلاً أو بيان النوع أو العدد، إذ إنَّ هذا العامل لم يظهر أصلاً في البنية التركيبة، بل جاءت هذه المصادر لغرض إنشائي، وهو الدُّعاء.

وهذه الأنماط المحمولة جاءت في الاستعمال اللغوي بصورتها تلك لأغراض انفعالية كالدعاء، والتعجب، وغير ذلك، فهي مما لا يجوز التصرف بها بل يُلْتزمُ بها كما وردت عند العرب، يقول السيوطي: "فهذه الأمور، لمّا جَرَت مَجْرى المثل، ينبغي أن يُلْتَزم فيها ما الْتَزَمتْه العرب، أي لا يُستعمل كُفراً إلا مع حمداً وشكراً، ولا يُقال أبداً (حمداً) وحده ولا (شكراً) كذلك، إلاَّ أن يظهر الفعل على الجواز، ولا يلزمه الإضمار إلا مع: لا (كُفْراً)[xlvi]، ومن تلك الأنماط المحمولة على هذا الباب أيضاً قول العرب: أفعل ذلك وكرامةً مسرّةً ونُعْمَةَ عينٍ، وحُبّاً ونَعامَ عينٍ[xlvii].

ثالثاً: المصادر المضافة:

وهو مصطلح قديم استعمل عند سيبويه، أُطلق على نوع من المصادر التي تكون مضافة إلى كلمة بعدها، اسماً كان أم ضميراً، قال سيبويه: "هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المُفْرَدة المدْعُوّ بها، وإنَّما أُضيفت ليكونَ المضافُ فيها بمنزلته في

اللام إذا قلت: سَقْياً لك، لتبيَّن من تَعْنِي. وذلك: وَيْلَكَ ووَيْحَك، ووَيْسَكَ، وَوَيْبَك، ولا يجوز: سَقْيَكَ، إنما تُجْرى ذا كما أَجرت العربُ"[xlviii].

فـ(وَيْلَك، وَوَيْحَك ووَيْسَك، ووَيْبَك) من الأنماط التي حملها النحويون على باب المفعول المطلق دون أن تتحقق فيها دلائل الباب، فورودها في الاستعمال هكذا جعلها تؤدِّي معاني إفصاحية، تُحقِّق القيمة التواصلية للغة، ولهذا لا نجد فيها تحقيقاً لعلامات الباب الجوهرية، بأن تكون مؤكدَّة لعامله أو مبينةً لنوعه، ومن ثمَّ فقدت الدلالة العامة لباب المفعول المطلق، وقد أشار سيبويه إلى أنَّها من الأنماط التي لا يجوز التصرف بها، وإنما ينطق بها كما أجرتها العرب. أي إنَّها تجري وفق عبارات سياقية قالبيّة ثابتة، وأنَّها تمثِّل أداءً لغويّاً جرى على طريقة استعمالية لا تخضع لأحكام نحوية مطلقة.

ومن المصادر المضافة التي حُملت على باب المفعول المطلق (سبحان الله، معاذ الله، وريحانه)، أي تنزيهاً لله عزَّ وجلَّ عن السوء وأُبَرِئُ اللهَ من السوء براءةً [xlix]، وهذه الأنماط المحمولة لا تتضح فيها دلالة المصدرية فـ(سبحان الله) ليست مصدراً لـ(سبَّح)، بل سَبَّح مشتق منه كاشتقاق: (حاشيت) من (حاشى)، و(لَوْلَيْتُ) من (لَوْلا)، و(صَهْصَهْت، وأَفَّفْتُ، وسَوّفت، وبأباتُ ولبيَّتُ) من: (صه، وأفِّ، وسوف، وبأبأ، ولبيك) كما لا يمكن أن يكون (سبحان) مصدراً لـ(سَبَحَ) المخفف[l]؛ لأن اللغة تُهْمل هذا الفعل للتعبير عن هذه الدلالة، كما أهملت (كَلَمَ) للدلالة على فعل الكلام[li].

وقد أورد نشوان الحميري عن الفراء أنه منصوب على المصدر، كأنك قلت سبَّحتُ الله تسبيحاً، فجعلت (سبحان) موضع التسبيح، كما تقول: كفّرتُ عن يميني تكفيراً، ثم تجعل في موضع التكفير (كفراناً)، أي إنَّ الأصل في (سبحان) من وجهة النظر هذه هو (التسبيح) ثم نُقل إلى سبحان[lii].

إنَّ مثل هذه التراكيب والأداءات اللغوية تمثل استعمالاً جرى على اللسان العربيّ، فهي بمثابة بقايا لظواهر لغوية واجهها النحاة بالتأويل لغرض إخضاعها للقاعدة النحوية، وإن كانت تلك التراكيب تُخالف العلامات الحقيقية، والدلالات الجوهرية للأبواب النحوية التي حُمِلت عليها، إذ فقدت هذه الأنماط أمراً مهمّاً نصَّ عليه حدُّ المفعول المطلق، وهو تأكيد العامل، وهذا ممَّا لا

يتوافر فيها كذلك، كما أنَّ المعطيات السياقية التي يتشكَّل منها معنى هذه الأنماط، يجعل من مسألة إخضاعها لباب المفعول المطلق أمراً لا يحقِّق أهداف العملية اللغوية، بقدر ما يحقِّق مرتكزات التفكير النحوي عند اللغويين.

وتجدرُ الإشارة إلى أن هذه التراكيب التي حُملت على باب المفعول المطلق جاءت وفق استعمال ثابت على هيئة واحدة فهي من التراكيب الثابتة التي تلزم صورة لا تتغير ولا تستجيب لدواعي الإبداع التي تنطلق من النظام اللغوي العام المجرد (Competence)، فمن المقرَّر عند النحويين أن هذا التركيب (سبحان الله)، يلزم الإضافة ولا يتصرَّف[liii] ولئن أُفرد (في الشعر)، فإن هذا الإفراد ليس معياراً عاماً في الاستعمال[liv]، كما في قول الأعشى:

أقولُ لمَّا جاءني فَخْرُه سَبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ [lv]

أراد: سبحان الله، فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف بحاله[lvi].

ويأتي هذا النمط (سبحان الله) مترافقاً مع نمطٍ آخر (يحمل مصدراً مضافاً) يعد كذلك من الأنماط التي حملت على باب المفعول المطلق وهو (ريحان الله) ولا يستعمل هذا الأخير منفرداً، بل ينبغي أن يكون تابعاً لـ(سبحان الله) فنقول: سبحان الله وريحانه! ومعناه: استرزاق الله[lvii]، فالتركيب على هذا ثابت محفوظ في الذاكرة اللغوية، يُستدعى في مواقف مخصوصة ولا يمكن التصرف فيه، وهي حقيقة مُدركة في التفكير النحوي العربيّ [lviii]، فقد ذكر سيبويه هذا في باب سمّاه (هذا بابٌ أيضاً من المصادر بإضمار الفعل المتروك إظهاره)، فقال:"ولكنها وضعت مَوْضِعاً واحداً لا تتصرف في الكلام تصرُّف ما ذكرنا من المصادر، وتصرُّفُها أنها تقع في موضع الجرّ والرَّفع، وتدخلها الألف واللام، وذلك قولك: سُبحان اللهِ ومعاذَ اللهِ وريحانه وعَمْرَك اللهَ إلا فعلت، وقِعْدِك اللهَ إلاَّ فعلت" [lix]. كما لا يجوز: (ريحانَ الله وسبحانَه)، ولا يجوز: (ريحان الله) وحده، فالمسموع هو المعتمد، لأنَّ هذا من العبارات الثابتة التي لا يجوز التصرّف فيها بتقديم أو تأخير، أو إفراد، وغيره.

رابعاً: المصادر المثناة:

ورد في الاستعمال اللغوي عند العرب أنماط رأى النحاة أنَّها منصوبة جاءت على بناء المثنى، ومضافة إلى الضمير، نحو: لَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، وحَذَارِيكَ، وحَنَانَيْكَ، ودَوَالَيْكَ، وهَذَاذَيْكَ،

وحِجَازَيْكَ، يقول سيبويه: "هذا باب مَن يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: حَنَانَيْك، كأنه قال: تَحَنُّناً بعد تَحَنُّنٍ، كأنه يسترحمه ليرحمه، ولكنهم حذفوا الفعلَ؛ لأنَّه صار بدلاً منه، ولا يكون هذا مثنًّى إلا في حال الإضافة... ومثل ذلك: لَبَّيْكَ وسَعْدَيك... ومثل ذلك حَذَارَيْك، كأنه قال: ليكن منك حَذَرٌ بعد حَذرٍ، كما أنه أراد بقوله لَبَّيْك وسَعْدَيك: إجابة بعد إجابة... كأنَّه قال: كُلَّما أجبتُك في أمرٍ فأنا في الأمر الآخر مجيبٌ، وكأنَّ هذه التثنية أشدُّ توكيداً"[lx].

ولما جاءت هذه الأنماط على هذه الصورة في الاستعمال آثر النحاة في تقعيدهم للغة أن تنتمي إلى باب نحوي بعينه، فكان ذلك الباب هو المفعول المطلق؛ لأنَّه – في رأيهم– أقرب الأبواب النحوية إعراباً لها، استناداً إلى ظهور الفتحة في آخرها، إذ رأوا أنَّها علامة نصب، وفي الحقيقة، لا يبدو في هذه الحركة أيّ أثرٍ على النصب، أو سيادة الحركة الإعرابية، غير أنَّه رأيٌ من النحاة يحاولون به تفسير المعنى النحوي لهذه الأنماط، دون أن تتوافر فيه أدنى علامة جوهرية تؤيد رأيهم. كما أنَّهم في حملهم لهذه الأنماط على هذا الباب جانبوا الحد الاصطلاحي للمفعول المطلق وهو أن يكون مصدراً مؤكداً للعامل، أو مبيّناً للنوع، أو العدد؛ فهذه الأنماط لا تتضح فيها دلالة المصدرية، ولم تأتِ مؤكدة للعامل كذلك، أو مبينة للنوع أو العدد كما نصوا على ذلك في تقعيدهم لهذا الباب.

أما تقدير سيبويه لـ(حَنَانِيْكَ) بـ(تَحَنُّناً بعد تَحَنُّنٍ) ولـ(حذاريك) بـ (حذرٌ بعد حَذَر)، فتقدير يعتمد على ما يقتضيه السياق في الغالب، لا على ما يوحيه ظاهر التركيب، زيادة على أنَّه معنى عام لا يُمْكِنُه إثبات دلالة المصدرية في هذه الأنماط من التراكيب، التي لا يمكن لها أن تتصرَّف ودلالة النصب فيها، لذلك فإنَّ سيبويه أخبر في حديثه عن معنى لبيك وسعديك أنَّه لا يمكن أن تقدِّر ونقول أُلِبُّكَ لَبّاً، وأُسْعِدك سَعْداً، كما في سَقْياً وحَمْداً اللذين تستطيع تقديرهما بـ(سقاك الله سَقْياً) و(أحمدُ الله حَمْداً)، فلما لم يكن ذلك ممكناً فيه أُلْتُمِس له شيء من غير لفظه[lxi].

كذلك فإنَّ التثنية التي ذكرها النحويون لها، مِمَّا لا يمكن أن نجده متحققاً فيها، فهذه المصادر وإن كانت بصورة المثنى لا يراد منها التثنية، وإنما يراد بها التكثير، وهذا ما ذكر السيرافي من أن التثنية في هذا الباب الغرض منها التكثير، وأنه شيء يعود مرة بعد أخرى، ولا

يُراد بها اثنان فقط من المعنى الذي يُذكر، والدليل على ذلك أنَّك تقول: ادخلوا الأول فالأول، فإنَّما غرضك أن يدخل الكل، وجئت بالأول فالأول حتى تعلم أنَّه شيء بعد شيء، ثم قال: ولا نحتاج إلى تكريره أكثر من مرة فيعلم أنه شيء يعود بعد الأول ويكثر، لذلك يُكْتفى بذلك اللفظ، وهذا المثنى كله غير متصرف، أي إنَّه لا يكون إلاَّ مصدراً منصوباً أو اسماً في موضع حال، وإنَّما لم يتمكن لأنَّه دخله بالتثنية لفظاً معنى التكثير، ودخل هذا اللفظ لهذا المعنى في موضع المصدر[lxii].

ومن تلك الأنماط[lxiii] التي جعلت مصادر مثناة وحُملت على المفعول المطلق ووردت في الاستعمال العربيّ قولهم: (هذاذيك)، أي بمعنى: (تهدُّ هذاذيك)، و(حجازيكَ)، أي: (تحجز حجازيك) بمعنى: تمنع، و(حَوَالَيْك)، أي: (إطاقة بعد إطاقة) و(دواليك) على تقدير: (تداولنا دواليك)[lxiv] وعليه قول الشاعر سحيم عبد بني الحسحاس:

إذا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بالبردِ مثله دَوَاليْكَ حتى كُلُّنا غيرُ لابِسِ [lxv]

وهذه الأنماط غير متصرفة، ويلزم فيها الإضافة والتثنية، وإن أفرد منها شيء كان متصرفاً[lxvi]، فهي ليست قابلة للتصرف على هدي قواعد النظام اللغوي، بل بعضها قابل للاستدعاء والتوظيف عبر استثمار طاقات الذاكرة اللغوية كـ(لبَّيك) وذلك ثبتت على صورة التثنية[lxvii].

خامساً: نيابة أسماء الأعيان عن المصدر:

ذكرنا آنفاً أنَّ الأصلَ في المفعول المطلق أنَّ يكون مصدراً، وهو أحد شروطه المهمة ومن قواعده الأساسية، ولكن وُجِدَ أنَّ العرب في استعمالهم اللغوي قد أنابوا عن المصدر أسماءَ أعيانٍ في تراكيب جاءت في بعض المواقف الانفعاليّة، كالدُّعاء للمخاطب، أو الدعاء عليه، ثم قام النحاة بحمل هذه الأنماط على باب المفعول المطلق، مع فقدها لأهم علاماته الجوهرية وهي (المصدرية)، ومن ذلك ما ورد عن العرب من قولهم: (تُرْباً وجَنْدَلاً)، وهو من معنى: تَرِبَتْ يداه،

أي لا أصابت خيراً، والترب: التراب، والجندل: الحجارة [lxviii]، ومعناه ألزمك الله أو أطعمك تراباً، أي: (تراباً) وجندلاً أي: (صخراً) [lxix]، ولغاية حمله على باب المفعول المطلق تأول النحاة هذا التركيب تسويغاً للحركة الإعرابية (الفتحة) التي هي مسوّغ شكلي دفعهم إلى حمل هذا التركيب على المفعول المطلق مع فقده لشرط المصدرية، زيادة على أنَّه لم يأتِ توكيداً للعامل مثلاً أو لبيان النوع اللذين يعدّان الأساس في باب المفعول المطلق، وإنَّما جاء للدعاء على المخاطب.

وهذا التركيب من العبارات المسموعة عن العرب التي لا يجوز القياس عليها أو التصرف بها وبمكوّناتها، فكأنه فعلٌ لغويٌّ يخصُّ اللغة والذاكرة اللغوية، ومسألة حمله على باب المفعول المطلق أمر يخص التفكير النحوي لدى النحاة دون أن يعنى به أبناء اللغة الذين تلفظوا به وفق طباعهم وتأثرهم بالمواقف الانفعالية، وهذا الأمر كذلك لا يخص القوانين التحويلية للغة، التي تعطي أبناءها مساحة من الحرية في تعدُّد الاستعمالات اللغوية للنمط، حتى إنَّها قيّدت المستعملين بالمصادر في الغالب، لذا فإن الذاكرة اللغوية حفظت شيئاً من المخزون الذي لا يمكن إلغاؤه أو تطويره، وهو ما أوّله النحاة على أنه من باب المفعول المطلق، زيادة على أن اللغة التزمت معه التركيب وتمام العبارة، فلا يقال إلا تُرْباً وجَنْدلاً، فلا تسمح اللغة بقول: تُرْباً منفرداً، أو جندلاً منفرداً، كما لا تسمح بإعادة الترتيب، أي: جندلاً وتُرْباً[lxx].

ومن تلك الأنماط المحمولة على المفعول المطلق أيضاً، ما جاء اسم العين في لفظه خارجاً عن المصدرية، كقولهم: "فاهاً لِفِيْكَ"، أي فا الدَّاهيَة، ويستعمل هذا في معنى الدُّعاء كذلك، أي: دهاهُ الله، وقيل: ضمير (فاها) للخيبة [lxxi]، بمعنى الخيبة لك [lxxii] وعليه قول أبي سدرة الأسدي:

فقلت له فاهاً لِفِيْكَ فإنَّها قلوصٌ امرئٍ قَارِيْك ما أنتَ حاذِرُهْ [lxxiii]

وإنَّما يعنون به فم الداهية، فالضمير يعود إلى الداهية ونصب (فاها) وفقاً لرأي ابن يعيش كنصب (تراباً وجندلاً)[lxxiv].

ومِّما حمله النحاة على المفعول المطلق من هذا النوع، قول العرب [lxxv]: (أأعورَ وذا نَاب) [lxxvi] وفي هذا التركيب ناب اسم العين (أعور) عن المصدر، أي إنَّه خرج من الدلالة على المصدرية إلى الدلالة على اسم عين، ومع ذلك حمله النحويون على المفعول المطلق مع فقده

هذه الدلالة، زيادة على أنه لم يأتِ توكيداً لعامل ليصح لهم ذلك الحمل، لكن الأمر جاء تسويغاً للفتحة التي هي علم المفعولية، أي استناداً إلى قرائن شكلية لا غير، لا من طريق المعنى النحوي المحض.

وظهور مثل هذه الأنماط والأداءات اللغوية تحت الباب النحوي مع عدم احتوائها علاماته الجوهرية؛ يُظهر لنا الفرق الواضح بين الواقع الاستعمالي المتاح الذي يمكِّن أبناء اللغة من أداء تراكيب اللغة وفق ما يشاؤون، استناداً إلى طواعية اللغة ومرونتها، وبين العملية التقعيدية بما فيها من أحكام وضوابط سنها المُقعِّد في ظروفٍ من الاستقراء الناقص للمادة اللغوية، إذ نتج عن ذلك قواعد قاصرة عن استيعاب جميع الأداءات اللغوية الصادرة عن أبناء اللغة، حتى إنَّ النُّحاة حملوا أنماطاً وتراكيب لا ترتبط ببعض الأبواب النحوية برابطٍ واضح، ممَّا اضطرَّهم إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير والتكلُّف في التفسيرات، وتقديم المسوِّغات النحوية، لرأب ما ضعف من قواعدهم العامة، أو محاولة منهم إرجاع ما تفلَّت منها من تراكيب وأنماط إلى أبوابها النحوية الأصلية.

الخاتمة:

1. حمل النُّحاة على باب المفعول المطلق كثيراً من الأنماط والأداءات اللغوية، دون أن تحمل علاماته الجوهرية، بأن يكون النمط مصدراً مؤكِّداً للعامل أو مبيِّناً لنوعه أو عدده، وتلك الأنماط ليست بالضرورة أن تكون منتمية انتماءً حقيقيًّاً إلى هذا الباب، وإن وُجدت ضمن مسائله وتفريعاته، فبعد استقصاء أمثلة المفعول المطلق، ظهرت أنماط لا يمكن إثبات دلالة المصدرية فيها، وأخرى جاء فيها المفعول المطلق اسم عينٍ لا مصدر، وأنماط أخرى لم يُستعمل لها أفعال من لفظها، كما أنَّ المعطيات السياقية التي يتشكَّل منها معنى العديد من هذه الأنماط، يجعل من مسألة إخضاعها لباب المفعول المطلق أمراً لا يحقِّق أهداف العملية اللغوية، بقدر ما يحقِّق مرتكزات التفكير النحوي عند اللغويين.

2. إنَّ سعيَ النّحاة إلى تحقيق الاتِّساق العام لقواعدهم، قد افترض عليهم البحث عن أفعال لكثير من المصادر؛ حتَّى يكون انضمامها إلى باب المفعول المطلق متَّفقاً مع طبيعة القاعدة الأصلية، التي توجب ذكر العامل للمصدر، لذا فإنَّ التقديرات التي تكلَّفها النحاة في البنية التركيبية للأنماط المحمولة على باب المفعول المطلق، لا تخضع للعملية اللغوية، بل هي جانب من جوانب التفكير النحوي لدى النحاة، دعت إليه نظرية العامل التي طالت جُلَّ التفسيرات النحوية؛ لتحقيق هدفين، هما: تسويغ للحركة الإعرابية، وتحقيق عناصر الإسناد، إذ كانت الفتحة سبباً رئيساً ومسوِّغاً شكليّاً، دفع النحاة إلى حمل العديد من الأنماط على باب المفعول المطلق، دون ارتباطها بالعلامات الجوهرية الخاصة بهذا الباب.
3. الأنماط المحمولة على باب المفعول المطلق– في غالبيتها– تمثِّل أداءات لغويّة تخضع للمواقف الانفعاليَّة، لذا، فإنَّ تقدير عوامل لها يُخْرِجُها عن أداء معانيها الإفصاحيَّة، ويفكِّك بنيتها اللغوية، ويحوِّلها إلى أنماط خبريَّة، ومن هنا جاءت أفعالها مُخْتزلة، فكانت بدلاً من اللفظ بالفعل. كما أنَّ هذا التقدير لا يفضي إلى الدلالة الجوهرية للمفعول المطلق بأيِّ شكلٍ من الأشكال.
4. العديد من الأنماط التي حُمِلت على باب المفعول المطلق تعدُّ تراكيب ثابتة، فهي في مجملها محفوظة في الذاكرة اللغوية عند أبناء اللغة، وتستدعى منها، وليست من طبيعة النظام اللغوي المجرَّد، كما أنَّها تلزم صورة لا تتغير بتقديم أو تأخير، بمعنى أنَّه لا يُبْتَدع أمثلة مَقِيْسة عليها، وهذا سرُّ عدِّها أنماطاً سماعيَّةً. وقضية ثبوتها وخضوعها للذاكرة اللغوية أمرٌ وَعِيَه النحاة العرب، إذ دلَّت عباراتهم على ذلك خلال تنبيهها أبناء العربيّة على ضرورة الاكتفاء بنص العبارة المسموعة عن العرب، وانَّه لا يجوز التغيير فيها بإفراد أو تقديم أو تأخير.
5. أظهر البحثُ كثرةَ الأنماط المحمولة على باب المفعول المطلق، وهذا عائد إلى تعدُّد مظاهره الاستعمالية في اللغة وتعدد أقسامه؛ بسبب طواعيَّه قواعده المقعَّدة.

وبعدُ، فإنَّني آملُ من الله العلي القدير أن أكون قد وفِّقتُ في عرض هذا الموضوع عرضاً علميَّاً مُوفِّيه حقَّه، وإن كان ثمَّة خللٌ أو خطأ فتلك سمات البشر.

والحمد لله ربِّ العالمين

(i) الصعيدي، عبد المتعال، **النحو الجديد**، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص64، وينظر: الجواري، أحمد عبد الستار، **نحو المعاني**، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 1987م، ص43، والجواري، أحمد عبد الستار، **نحو التيسير**، دراسة ونقد منهجي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 1984م، ص84. وقد رفض إبراهيم مصطفى أن تكون الفتحة علامة إعرابية، بل هي الحركة الخفيفة المستحبَّة عند العرب، ينظر: مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، لجنة التأليف والترجمة والنَّشر، القاهرة، مصر، 1959م، ص78.

(ii) انظر: عبد العزيز، محمد حسن، **القياس في اللغة العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط 1، 1995م، ص25.

(iii) الفرزدق، همَّام بن غالب (ت: 144هـ)، **ديوانه**، شرح وضبط وتقديم: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،1987م، ص386. وجاءت رواية الديوان: "... إلا مسحتاً أو مُجرَّفُ" وهي لا تُخِل بموطن الشاهد.

(iv) الفراء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، (ت: 207هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق ومراجعة: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور، بيروت، لبنان (د. ت)، 182/2-183. والأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بين محمد، (ت: 577هـ)، **نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة،1998م، ص28، وعمر، أحمد مختار، (1988م)، **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثر والتأثير**، ، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6 ص: 92.

(v) الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986م، ص48، 49.

(vi) عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص44.

(vii) أبو المكارم، علي، **أصول التفكير النحوي**، ، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2006م ، ص232.

(viii) حسَّان، تمَّام، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2001م، ص26.

(ix) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (ت: 1094هـ)، **"الكليات" معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، وضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1976م، 192/4، والأزهريّ، خالد بن عبد الله (ت: 905هـ)، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمَّية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، 490/1.

(x) السامرائي، فاضل صالح، **معاني النَّحو**، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000، 149/2، وينظر: الكفوي، الكليات، 192/4.

(xi) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت: 769هـ)، **شرح ابن عقيل**، ومعه كتاب: منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 2000م، 505/1.

(xii) عبابنة، يحيى، **في النحو العربي المقارن** (دراسة تاريخيّة مقارنة بين نحو العربيّة واللغات السّاميّة)، دون ناشر،(د.ت)، ص233.

(xiii) السُّيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرحمن، (ت: 911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مَكْرم، مؤسسة الرسالة، الكويت،1992م، 98/3.

(xiv) خضير، محمد أحمد، **قضايا المفعول به عند النحاة العرب**، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر،2002م، ص32-34.

(xv) ابن السيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان، ودمشق، سوريا،1979م، 269/1-270.

(xvi) والفاعل عندهم أهم جزء في الجملة: خضير، **قضايا المفعول به عند النحاة العرب**، ص34.

([xvii]) الإشارة إلى المفعول المطلق.
([xviii]) الرَّضيّ، محمد بن الحسن الإستراباذيّ (ت: 686هـ)، **شرح الرضي على كافيَّة ابن الحاجب**، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مَكْرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2000م، 293/1.
([xix]) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت: 285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، مصر، 1994م، 121/2، 299/4.
([xx]) السيوطي، **همع الهوامع**، 94/3.
([xxi]) عبابنة، يحيى، **تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزَّمخشري** ، جدارا للكتاب العالمي، وعالم الكتب الحديث، عمَّان، الأردن، ط1، 2006م، ص98.
([xxii]) ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت: 316هـ)، **الأصول في النّحو**، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996م، 159/1.
([xxiii]) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت: 340 هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، بيروت، لبنان، إربد، الأردن، ط1، 1984م، ص316.
([xxiv]) الأحوص، محمد بن سلام (ت: 101هـ)، **شعر الأحوص الأنصاريّ** ، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، تقديم: شوقي ضيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1411هـ-1990م، ص: 209.

([xxv]) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 2004م، 380/1.
([xxvi]) قائله مجهول، ينظر الشاهد في: السيوطي، **همع الهوامع** ، 122/3، والشنقيطيّ، أحمد بن الأمين (ت: 1331هـ)، **الدّرر اللّوامع على همع الهوامع**، وضع حواشيه: محمّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1999م، 417/1.
([xxvii]) قائله مجهول، ينظر الشاهد في: السيوطي، **همع الهوامع**، 122/3، والشنقيطي، **الدّرر اللوامع**، 417/1.
([xxviii]) ابن العجاج، رؤبة، **ديوانه**، تحقيق: وليم بن الورد البروسيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط 1، 1979م، 480/1، وينظر الشاهد في: سيبويه، **الكتاب** ، 338/1، السيوطي، **همع الهوامع** ، 122/3، والشنقيطي، **الدّرر اللوامع**، 418/1.
([xxix]) الشنقيطي، **الدّرر اللوامع**، 418/1.
([xxx]) سيبويه، **الكتاب**، 338/1.
([xxxi]) قائله مجهول: ينظر الشاهد في: السيوطي، **همع الهوامع**، 123/3، والشنقيطي، **الدّرر اللوامع**، 418/1.
([xxxii]) ابن أبي ربيعة، عمر، **ديوانه**، دار القلم، بيروت، لبنان،(د.ت)، ص 30، وينظر الشاهد في: سيبويه، **الكتاب**، 311/1، المبرد، المقتضب، 220/3-223، السيوطي، **همع الهوامع** ، 105/3، وقد استدل البصريون بهذا الاستعمال على أنَّ الأصل في الكلام هو المصدر؛ لأنَّ النمط (بهراً) لا فعل له، ينظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين** ، قدَّم له ووضع هوامشه فهارسه: حسن حَمَد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، المسألة 28: 1998م، 221/1، وهذا الأمر يعدَّ قضيَّة جدلية، لا فائدة تُرجى من بحثها بحثاً لغويَّاً، وينظر الشاهد بالإضافة إلى ما سبق في: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النّجار، المكتبة العلميّة، بيروت، لبنان ، 281/2، والعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، **إعراب الحديث النبوي** ، تحقيق: حسن الشاعر، عمان، الأردن، 1980م، ص105، و ابن يعيش، مُوفّق الدين النّحويّ (ت: 643هـ)، **شرح المفصّل** ، عالم الكتب، بيروت، لبنان،(د.ت)، 121/1.
([xxxiii]) السيوطي، **همع الهوامع**، 106/3.
([xxxiv]) ابن يعيش، **شرح المفصل**، 121/1.
([xxxv]) المرجع السابق، 120/1.
([xxxvi]) ابن الحاجب، أبو عمر عثمان (ت: 646هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل** ، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، العراق (د.ت)، 227/1.

([xxxvii]) الحريزي، عائد كريم علوان، فلسفة **المنصوبات في النحو العربي**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية دار العلوم، القاهرة، مصر، 1975م، 314.

([xxxviii]) ينظر: الزعبي، آمنة صالح، **التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى في باب المفاعيل بين النظام اللغوي والذاكرة اللغوية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول، 2012م، ص152.

([xxxix]) ومن هذه الألفاظ المحمولة على باب المفعول المطلق: جَدْعاً، وعقْراً، وبُعداً، وسُحْقاً، وتَعْساً، جَوْعاً، نُوعاً، خيبةً، تبّاً، بؤساً، نَكْساً. انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، المسألة رقم 28، 221/1، السيوطي، همع الهوامع، 106/3.

([xl]) السيوطي، **همع الهوامع**، 106/3.

([xli]) سيبويه، الكتاب، 318/1-319، السيوطي، **همع الهوامع**، 318/1.

([xlii]) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت: 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف بركات يوسف هبود، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2000م، 193/2.

([xliii]) سيبويه، **الكتاب**، 319/1.

([xliv]) الزعبي، **التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى**، ص153.

([xlv]) السيوطي، **همع الهوامع**، 117/3.

([xlvi]) السيوطي، **همع الهوامع**، 118/3-119.

([xlvii]) سيبويه، **الكتاب**، 318/1-319.

([xlviii]) المرجع السابق: 318/1.

([xlix]) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (ت: 711هـ)، **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، مصر، (سبح)، (د.ت)، 1914/3.

([l]) السيوطي، همع الهوامع، 114/3-115، انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (سبح): 1914/3.

([li]) الزعبي، **التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى**، ص156.

([lii]) الحميري، نشوان، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم** ، تحقيق حسين العمري، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سوريا، (سبحان)، 1999م، 295/5.

([liii]) السيوطي، **همع الهوامع**، 115/3.

([liv]) الزعبي، **التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى**، ص156.

([lv]) الأعشى، ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى الكبير**، نشره: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987م، ص93، وحسين، محمد محمد، **شرح ديوان الأعشى**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1950م، ص143، والشاهد في ديوان الأعشى، برواية:

أقولُ لَمَّا جاءني فَجْرُهُ سَبحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاجِرِ

وهي رواية لا تخلُّ بموطن الشاهد، وينظر الشاهد في: الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت: 377هـ)، **المسائل البصريَّات** ، ط1، تحقيق ودراسة: محمد الشَّاطر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، 1985م، ص410، وابن سِيده، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل (ت: 458هـ)، **المخصّص**، لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت)، 187/15، و163/17. ابن عصفور، عليّ بن مؤمن (ت: 669هـ)، **شرح جمل الزجّاجي** ، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد، العراق، 1982م، ص174/1. وابن منظور، لسان العرب، (سبح): 1914/3.

([lvi]) سيبويه، **الكتاب**، 324/1، والسيوطي، **همع الهوامع**، 116/3.

([lvii])السيوطي، **همع الهوامع**، 116/3.

([lviii]) انظر: الزعبي، **التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى**، ص157.

([lix]) سيبويه، **الكتاب**، 322/1.

([lx]) المرجع السابق، 348/1-350.

([lxi]) انظر: سيبويه، **الكتاب**، 353/1.

([lxii]) انظر: المرجع السابق: (الحاشية)، 352/1.

([lxiii]) سيبويه، الكتاب: 349/1-352، والأندلسي، أبو حيان (ت: 745هـ)، **ارتشاف الضَّرب من لسان العرب** ، تحقيق رجب عثمان محمد، ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 1، 1998م، 1363/3، والسيوطي، **همع الهوامع**، 111/3.

([lxiv]) كان الرجل في الجاهلية إذا أراد أن يقعد مع امرأته شقَّ كل واحد منهما ثوب الآخر ليؤكد المودة، السيوطي، **همع الهوامع**، 111/3.

([lxv]) سحيم، عبد بني الحسحاس، **ديوان سحيم** ، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر،1950م، ص16، والشاهد في: سيبويه، **الكتاب**، 350/1، والسيوطي، **همع الهوامع**، 110/3.

([lxvi]) السيوطي، **همع الهوامع**، 111/3.

([lxvii]) الزعبي، **التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى**، ص159.

([lxviii]) السيوطي، **همع الهوامع**، 128/3.

([lxix]) ابن يعيش، **شرح المفصل**، 122/1.

([lxx]) الزعبي، **التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى**، ص161-162.

([lxxi]) السيوطي، **همع الهوامع**، 129/3.

([lxxii]) ابن يعيش، شرح المفصل، 122/1.

([lxxiii]) المرجع السابق،122/1.

([lxxiv])المرجع السابق،122/1.

([lxxv]) انظر: سيبويه، الكتاب، 343/1، والسيوطي، همع الهوامع، 129/3.

([lxxvi]) وأصله أن بني عامر اقتتلوا وبني أسد، فلما قابلوهم، جعلوا في مقدمتهم جملاً أعور مشوّه الخلق، ذا ناب، وهو السِّنُّ، فقال بعض الأسديين هذا القول منكرين عليهم ذلك، وقد أورد سيبويه قصة هذا المثل، فقد قاله رجل من بني أسد يوم جَبَلَة وقد استقبله بعير أعور، فتطيّر منه، فقال: يا بني أسد، أعورَ وذا ناب، فهو لم يُرِدْ أن يسترشدهم ليخبروه عن عورِهِ وصِحَّتِهِ، ولكنه نبَّهَهم، كأنَّه قال: أتستقبلون أعورَ وذا ناب، فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعاً... أراد أن يُثبتَ لهم الأعور ليحذروه، ولا يقاس هذا النوع بإجماع النحاة. ينظر: سيبويه، الكتاب، 343/1، وابن منظور، **لسان العرب**، (عور): 3165/4، والسيوطي، همع الهوامع، 129/3.